مركز أمجاد للمخطوطات ورعاية الباحثين

مجدنا في تراثنا

تم تصوير المقال عن طريق

مركز أمجاد للمخطوطات ورعاية الباحثين

العنـــــــوان: المخطوط العربي من بداية الحكم العثماني وحتى ظهور الطباعة في المشرق

المـــــــؤلف: عدنان عبد الهادي

جهة النشر : مجلة عالم الكتب يناير - ١٩٩٠

عـــدد الأوراق: من صفحة ١٢٤- ١٢٦

ملاحظـــــات:

KSA: (00966) 0566489234
EGY: (002) 01001133781
www.amgadcenter.com
https://www.facebook.com/amgadcenter
https://twitter.com/amgadcenter
http://www.youtube.com/user/amgadcenter
info@amgadcenter.com

رسائل جامعية

المخطوط العربي
من بداية الحكم العثماني وحتى ظهور الطباعة في المشرق العربي

لعدنان عبد الهادي

عبد الهادي ، عدنان محمود/المخطوط العربي من بداية الحكم العثماني وحتى ظهور الطباعة في المشرق العربي .ـــ رسالة ماجستير .ـــ إشراف محمود عباس حموده .ـــ القاهرة : جامعة القاهرة : كلية الآداب ، قسم المكتبات والوثائق ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م ، ٢ مج .

المخطوط العربي بمعناه الشامل : هو كل ما خط باليد من كتاب أو رسالة أو تقييد باللغة العربية مما له قيمة تاريخية أو أدبية أو فنية تدفع إلى العناية به والإفادة منه . أما المعنى الخاص المتعارف عليه عند المتخصصين في علم المكتبات ، فهو ما خط باليد مما له قيمة علمية أو تاريخية على أوراق تضم بعضها إلى بعض متخذة شكل الكتاب المعروف .

والمخطوط العربي يعتبر أطول المخطوطات عمراً بسبب استمرار اللغة العربية من العصر الجاهلي حتى العصر الحديث بلا تبديل ، كما أن تأخر ظهور الطباعة في العالم العربي ساعد على طول عمر المخطوط ، يضاف إلى ذلك أن المخطوطات العربية كانت الوعاء الذي استوعب الحضارة العربية الإسلامية وحضارات الأمم السابقة .

إذن فإن تاريخ المخطوط العربي طويل وممتد من أوائل عصر التدوين في القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) حتى عصر ظهور الطباعة مع بداية القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) ، وهذا التاريخ لم يدرس دراسة كاملة .

ولعل أول من بدأ هذا الموضوع هو عبد الستار الحلوجي ، حيث قام بدراسة تاريخ المخطوط العربي منذ بداية عصر التدوين حتى نهاية القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) في رسالته التي نال بها درجة الدكتوراه التي طبعت في كتاب خرجت له حتى الآن ثلاث طبعات ، أما الفترات التالية فهي الآن قيد الدراسة والبحث ، حيث تم تسجيل رسالة ماجستير في قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة تحت عنوان «المخطوط العربي في القرنين الخامس والسادس الهجريين» ، وهناك دراسة قيد التسجيل تغطي القرون الثلاثة التالية وهي السابع والثامن والتاسع الهجرية . أما الفترة الباقية وهي من بداية القرن العاشر حتى بداية الثالث عشر الهجري فلم يتم بحثها ، وهذا ما جعل الباحث يسجل موضوع رسالته فيها .

إذن فالبحث يقع ضمن سلسلة لبحوث سجلت أو هي قيد التسجيل وتحمل هذا العنوان نفسه : «المخطوط العربي» وكل منها يغطي فترة زمنية محددة .

وبشكل عام يدور البحث حول دراسة الكتاب العربي المخطوط في مرحلة من مراحل تطوره ونضوجه ، وهي الفترة التي كانت فيها السلطة الكاملة على العالم العربي والإسلامي للدولة شكلت في يوم من الأيام أكبر امبراطورية عرفها التاريخ الإسلامي خلال أربعة عشر قرناً من الزمان وهي الدولة العثمانية .

ويعود إنشاء الدولة العثمانية إلى نهاية القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) حيث أخذت هذه الدولة في التوسع إلى أن تم لها فتح القسطنطينية عام (٨٥٧ هـ ١٤٥٣ م) وبعد ذلك أخذت الدول والولايات المجاورة تسقط في أيدي العثمانيين واحدة تلو الأخرى بسهولة ويسر ، والمهم هنا هو دخول دول المشرق العربي ـــ مصر ، وبلاد الشام ، والعراق ، والحجاز ـــ تحت نفوذ الدولة العثمانية ، ولم يتم ذلك إلا سنة ٩٢٢ هـ/١٥١٦ هـ وهو ما يعدّ البداية الحقيقية لهذا البحث .

ويقف عصر المخطوط العربي عند انتشار الطباعة في المشرق العربي ، ولم يتم ذلك إلا مع بداية القرن الثالث عشر الهجري أي سنة ١٢٢٥ هـ/١٨١٠ م على وجه التقريب .

ونظراً لأن مخطوطات العصر العثماني فاقت من حيث العدد والكثرة كل العصور السابقة ، ونظراً لأن البحث يركز في كثير من جوانبه على دراسة الكتاب العربي المخطوط من الناحية العلمية من جهة وعلى فنونه المتنوعة من ورق وحبر وخط وتجليد وزخرفة وتذهيب من جهة أخرى ، كان الاعتماد الكلي منصباً على المخطوطات الأصلية دون النظر إلى المصورات الفلمية أو الورقية إلا فيما ندر ، ونظراً لأن المخطوطات الأصلية التي تمثل هذا العصر كثيرة أيضاً ، فقد اعتمد الباحث على معايير ومقاييس يتم من خلالها اختيار العينة التي أخضعت للدراسة ، ومن هذه المعايير :

١ . أن يكون تاريخ نسخ المخطوط واقعاً في الفترة ما بين ٩٢٢ هـ إلى ١٢٢٥ هـ .

٢ . أن يكون المؤلف قد عاش في الفترة المذكورة .

٣ . استبعاد ما نسخ في هذه الفترة إذا كان المؤلف من غير تلك الفترة ، والعكس صحيح ، فإن الباحث لم يأخذ بعين الاعتبار تلك المخطوطات التي كان مؤلفوها من فترة الدراسة ونسخت بعد سنة ١٢٢٥ هـ .

واعتماداً على هذه المعايير السابقة يكون الباحث قد استبعد من البحث جميع

المخطوطات الأصلية التي نسخت في هذه الفترة ولم يكن مؤلفوها قد عاشوا في الفترة نفسها ، وحصر العدد في المخطوطات التي أُلفت ونُسخت في الفترة الواقعة بين (٩٢٢ ــ ١٢٢٥ هـ) ومنها تم اختيار العينة العشوائية بعد تقسيمها إلى أربع مجموعات كبيرة .

وقد تبين أن القرن الثاني عشر الهجري هو القرن الذهبي الذي تطورت فيه معظم فنون الكتاب في العصر العثماني ، وأكثر المخطوطات المتوفرة من هذا العصر يرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر الهجري ، لذلك فقد اختار الباحث من هذا القرن مجموعة أكثر من حيث العدد من مجموعات القرون الأخرى .

وقد أخضعت هذه العينة العشوائية المختارة للدراسة التحليلية والنقدية مع مراعاة تمثيل هذه العينة التي اختيرت من دار الكتب القومية ، ومكتبة جامعة القاهرة المركزية ، ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية لمختلف الفترات والأماكن والموضوعات ، وذلك لجعل الدراسة شاملة في أغلب الأحيان .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى **ثلاثة أبواب** رئيسية ، كان **الأول** منها عبارة عن دراسة تمهيدية للبحث ، واشتملت هذه الدراسة أولاً : على ملخص لتطور المخطوطات العربية في الفترات السابقة التي قسمت إلى مجموعات هي :

١ . المخطوط العربي من بدايته إلى آخر القرن الرابع الهجري .

٢ . المخطوط العربي في القرنين الخامس والسادس الهجريين .

٣ . المخطوط العربي منذ سقوط بغداد سنة ٦٥٥ هـ إلى نهاية عصر المماليك .

ويبين هذا الملخص الحياة العلمية والفكرية والثقافية منذ بداية تدوين المخطوط حتى بداية العصر العثماني موضوع الرسالة .

واشتملت هذه الدراسة ثانياً : على دراسة تاريخية موجزة للدولة العثمانية ولأحداثها التاريخية والأدبية والسياسية والاجتماعية التي كان لها تأثير واضح على تطور أو تأخر المخطوطات العربية في هذه الفترة .

واشتملت ثالثاً : على حصر المخطوطات وأهم مراكز وجودها في الدول المشار إليها سابقاً ، إضافة إلى طريقة اختيار العينة العشوائية والمعايير والمقاييس التي اعتمدها الباحث لتمثيل الفترة الخاصة في البحث .

أما **الباب الثاني** من هذا البحث فهو الباب الرئيسي الذي تبدأ به الدراسة العملية التي تعتمد في منهجها على النماذج التي تم اختيارها من أماكن متعددة ، وكذلك على المراجع والمصادر التي كتبت عن المخطوطات العربية في هذه الفترة وتطرقت إليها من أي جانب من جوانبها ، وفي كل جزء كان الباحث يعطي نبذة مختصرة عما كان متبعاً في الفترات السابقة إلى أن يصل بذلك الجزء إلى العصر العثماني ليفصّل فيه معتمداً على المخطوطات الأصلية التي رجع إليها .

وقد قسم هذا الباب إلى خمسة فصول شملت شتى فنون الكتاب العربي المخطوط التي تشكل دراسته من الناحية المادية .

وقد اشتمل الفصل الأول على :

أولاً : الورق ، حيث تتبع الباحث طُرق صناعته بشكل موجز منذ **بدايته** حتى العصر العثماني ، ومن ثم انتقال صناعته إلى أوروبا عن طريق إيطاليا ، واعتماد العثمانيين الكبير على الورق الأوروبي وجلبه عن طريق التبادل التجاري بين أوروبا والدولة العثمانية ، بدليل العلامات المائية والخطوط المائية المتوفرة في أوراق أغلب مخطوطات هذه الفترة .

ثانياً : الأحبار وطرق صناعتها وألوانها واستخدامها في التزيين والزخرفة وما وصلت إليه في هذه الفترة من تعدد الألوان وكثرتها وسهولة صنعها .

ثالثاً : الأقلام وأنواعها واعتماد الكتاب على أنواع معينة منها لسهولة تشكيلها ، إلى أن وصلت إلى الأقلام المعدنية في بداية القرن التاسع عشر الميلادي .

واشتمل الفصل الثاني على دراسة للخطوط العربية وأنواعها وما كان منتشراً منها في العصور الإسلامية السابقة ، وما تم اختراعه أو تحسينه أو تطويره في فترة الحكم العثماني ، إضافة إلى ما كان منتشرا عند نساخ هذه الفترة ، واشتمل الفصل الثاني كذلك على طريقة تدوين وكتابة المخطوط العربي عند نساخ وكتاب هذه الفترة من بداية المخطوط حتى نهايته ، وطريقة معالجة كل جزء من أجزائه التي قسمها الباحث إلى عشرة أقسام هي : صفحة العنوان ، وبداية المخطوط ، وعناوين الأبواب والفصول ، والهوامش ، والتسطير ، وعلامات الترقيم ، والاختصارات ، والتصويبات والإضافات ، ونهاية المخطوط ، وترقيم المخطوط .

وقد اتضحت خلال هذا الفصل السمات الرئيسية التي ميّزت المخطوط العثماني عن غيره من المخطوطات السابقة ، وخاصة في شكل وبيانات صفحة العنوان وطريقة كتابة بداية المخطوط ومقدمته ونهايته وقائمة محتوياته وطرق كتابة عناوين الأبواب والفصول ، إما بتمييزها بكتابتها بلون مخالف للون مداد النص أو بكتابتها بخط مخالف أو بالبنط العريض أو غير ذلك ، وكذلك طرق تصحيح ما وقع فيه النساخ من أخطاء خلال عملية الكتابة وإضافة ما قد غفلوا عنه وطرق تسوية السطور والهوامش والتراقيم .

أما الفصل الثالث فقد اشتمل على طرق تزيين وزخرفة مخطوطات هذا العصر من تسطيرها وجدولتها وإضافة الحليات والزخارف الجمالية ــ سواء أكانت نباتية أم هندسية أم حيوانية ــ إلى صفحاتها ، ومن ثم استخدام الذهب في زخرفتها وزخرفة حلياتها وأغلفتها وما إلى ذلك من أمور .

وفي الفصل الرابع درس الباحث قضية التصوير في مخطوطات العصر العثماني معتمداً على نماذج متنوعة في مخطوطات تركية وعربية وفارسية كتبت في تركيا والشام ومصر ، وتعود إلى هذه الفترة بالإضافة إلى المراجع المعروفة التي تطرقت إلى هذا الموضوع .

وأما الفصل الخامس الأخير في هذا الباب ، فقد اشتمل على طرق تجليد المخطوط في كل من مصر وبلاد الشام وتركيا والعراق ، وصيانته بعد الانتهاء من كتابته وتدوينه وإضافة الحليات الجمالية والزخرفية والتذهيب والصور إليه ، وبعد ذلك طرق تنفيذ الزخارف النباتية والحيوانية والهندسية المذهبة على جلود وأغلفة المخطوطات .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم القرون السابقة التي تم ذكرها نشأت عند العثمانيين متأثرة بالدرجة الأولى بالفنون الفارسية ، ومن ثم بما كان عند المماليك والأوروبيين ، وبعد ذلك برزت السمات الخاصة بالأتراك العثمانيين وخاصة في فني التصوير والتجليد .

والباب الثالث في هذا البحث هو عبارة عن دراسة للعناية بالمخطوط من الناحية العلمية أو ما يسمى بتوثيق المخطوطات .

فالعناية بالمخطوط وتوثيق معلوماته سارت جنباً إلى جنب مع العناية بالشكل الخارجي له ، منذ بداية عصر تدوينه ، حتى عصر انتشار الطباعة في أنحاء العالم العربي والإسلامي مع بداية القرن الثالث عشر الهجري ، فقد اهتم الوراقون والنساخ بالشكل المادي للمخطوط في حجمه وشكله وطريقة كتابته ، وفي عدد سطوره وكلماته وتزويقه وإخراجه في النهاية إخراجاً فنياً رائعاً .

أما العناية بالمخطوط العربي في العصر العثماني من الناحية العلمية فقد اشتملت

على ضبط المخطوط وتصحيحه ومقابلته ومعارضته بالنسخ الموثقة الأخرى وإضافة الشروح والحواشي إلى متنه وإضافة الفوائد والتملكات إلى صفحاته الأولى والأخيرة زيادة في الحرص على إخراجه إخراجاً علمياً صحيحاً وموثقاً ومحققاً .

وقد كانت هذه الأشياء موضوع الفصلين الأول والثاني من هذا الباب ، هذا بالإضافة إلى أمور أخرى تزيد من أهمية المخطوط وتكسبه أهمية علمية كبيرة وهي الإجازات والسماعات وغيرها التي عادة ما توجد في الصفحات الأولى والأخيرة من المخطوط ، وهذه الإجازات هي موضوع الفصل الثالث الأخير من الباب الثالث والبحث نفسه .

واشتمل البحث في نهايته على خاتمة أشار الباحث من خلالها إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها ، وعلى قائمة بأسماء المراجع التي تم الاعتماد عليها في إعداد هذه الرسالة .

أما ملحق الرسالة فقد اشتمل على أكثر من مائتي لوحة تضمنت نماذج متعددة في كل فن من فنون المخطوط العربي مرتبة حسب أبواب وفصول الرسالة ، وقد أشير إليها في حواشي الرسالة نفسها بأرقامها حتى تكون مرتبطة ارتباطاً كلياً بجزئيات هذا البحث .

واشتمل الملحق أيضاً على قائمة بشروح اللوحات مرتبة حسب أرقام هذه اللوحات وأبواب وفصول الرسالة في بدايته ، وعلى قائمة بأسماء المخطوطات التي اعتمد عليها الباحث مفهرسة ومرتبة ترتيباً هجائياً حسب عناوينها في نهايته .

وأخيراً فهذه الرسالة هي محاولة أراد الباحث من خلالها الوصول إلى أهم ملامح وخصائص وميزات الكتاب العربي المخطوط في عصر الخلافة العثمانية على العالم العربي والإسلامي التي تمثلت في ثلاثة قرون ، هي من بداية القرن العاشر الهجري حتى بداية القرن الثالث عشر الميلادي .

المؤسسات التعليمية الأجنبية في إسطنبول

لسهيل صابان

صابان ، سهيل/المؤسسات التعليمية الأجنبية في نهايات الخلافة العثمانية في اسطنبول .ـــ رسالة ماجستير .ـــ الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة ، قسم الثقافة الإسلامية ١٤٠٩ هـ ، ٤١٢ ص .

في التمهيد قدم الباحث لمحة عن مكانة تركيا الجغرافية والتاريخية ، ثم تحدث عن الظروف السياسية والثقافية والاجتماعية في القرن التاسع عشر في اسطنبول .

وقد وضح في «الظروف السياسية» مكانة الدولة العثمانية بين الدول ، وحالة الضعف والتردي التي ألمت بها ، وتكالب الدول الأوربية وروسيا عليها ، مما أدى إلى مزيد من التراجع الحضاري ، نتج عنه تخلف وانحطاط في شتى نواحي الحياة ..

ولما كان للامتيازات الأجنبية والتنظيمات العثمانية تأثير على فتح الأجانب للمدارس في الدولة العثمانية ، فقد درس الباحث كل واحد منهما تحت عنوان مستقل ، حتى يفي الموضوع حقه من البحث .

أما الفصل الأول الذي عنوانه : «نشأة المؤسسات التعليمية الأجنبية في اسطنبول» ، فقد اشتمل على خمسة مباحث :

يتناول المبحث الأول : نبذة تاريخية عن نشأتها . وفيه حديث عن مدارس الجماعات النصرانية ومدارس الدول الأجنبية حسب الترتيب التالي :

المدارس الرومية ، المدارس الأرمنية ، المدارس اليهودية ، المدارس الفرنسية ، المدارس الأمريكية ، المدارس الإيطالية ، المدارس الإنجليزية والألمانية والنمساوية وغيرها .

ولما كانت مدارس الأقليات النصرانية واليهودية في اسطنبول على غرار المدارس الأجنبية من حيث المقررات الدراسية والمناهج ، وتعليم اللغات الأجنبية المختلفة للطلاب ، والقيام بأعمال تسيء إلى الدولة العثمانية وإلى المسلمين ، وغيرها من الأمور ، لذلك فقد تضمن البحث مدارس الأقليات ضمن المدارس الأجنبية .

وقد عمل الباحث في آخر كل مطلب جدولًا بأسماء مدارس الجماعة أو الدولة المعنيَّة ، حسب التسلسل التاريخي ، واسم منشئها ومكانها في اسطنبول .

ثم تحدث في نهاية هذا المبحث عن إغلاق تلك المدارس في بداية الحرب العالمية الأولى ، عندما ألغيت الامتيازات الأجنبية ، التي كانت تستند إليها تلك المدارس .

أما المبحث الثاني فتحدث فيه عن الجهات التي شاركت في إنشاء المدارس الأجنبية في اسطنبول . وقد قسمت إلى ثلاث جهات ، هي :

١ ـــ الجمعيات التنصيرية .

٢ ـــ الدول الأجنبية .

٣ ـــ الأشخاص الأجانب الذين لم يكونوا يتبعون جمعية تنصيرية معينة .

ولم يفصل المطالب على سبيل الاستقلال لما فيها من تلازم ، كالمساعدات المادية والمعنوية فيما بين تلك المؤسسات .

فقد كانت الجمعيات التنصيرية المختلفة والدول الأجنبية التي شاركت في إنشاء المدارس تساعد بعضها البعض في تأمين احتياجات المدارس : حيث أرسل البابا بعض أعضاء الجزويت (اليسوعيين) إلى اسطنبول في القرن السادس عشر الميلادي ، لما طلب الأروام أساتذة يعلمون أولادهم ، كما كانت الجمعيات التنصيرية تتنازل عن حماية بعض المدارس في الدولة العثمانية لجمعيات تنصيرية أخرى ، مثل تنازل الجزويت عن حماية بعض المدارس لجمعية اللعازريين في